

تمهيد

إن تعدد العملات واختلاف قيمها يعد مشكلة بالنسبة للدول لأن تغير قيمة العملة مقابل عملات الدول المتعامل معها سيؤثر أساساً على حجم الصادرات و الواردات وهذا الذي بدوره سينعكس على التوازن الاقتصادي للدولة، في حين الجزائر (خلال فترة التسعينيات) لم يكن أمامها في محيط عام يتمي باختلالات على مجمل الأصدمة، النقدية والمالية، الداخلية والخارجية إلا الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي و اتباع الإصلاحات المقدمة إليها، إذ كان لسياسة التخفيض النصيب الأكبر في هذه الإصلاحات من أجل إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، الذي يتراوح بين العجز والفائض حتى وإن مال للعجز في أغلب الأحيان. بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له. ولما كان لهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي، إرتأينا بحث مدى فعاليتها في تصحيح الإختلالات الخارجية في الجزائر.

وإذ قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا:

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

سعت الجزائر إلى تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات مثل نهج التغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الانفاق من الانتاج الأجنبي إلى الانتاج المحلي.

المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف وتسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (1962-2016)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ولقد اختلف كل نظام عن الآخر حسب الفترة الزمنية حيث انتقل من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، وبنوضح مختلف المراحل التي مر بها نظام الصرف الجزائري ويتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: تطور نظام الصرف الثابت (1962-1994)

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه الفترة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل:

أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1970)

في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك، ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيراً باتفاقيات بريتن وودز فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970-1973 وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقاً في كل دول العالم

الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المترتبة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية، هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها:

الحرية، النظام الحصص الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.¹

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة عملات (1971-1987)

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية و أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن وودز و عن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات و خصوصا أنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرن للصرف كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة (حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة).

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص122.

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها متناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966، فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1978.¹

ثالثا: الانزلاق التدريجي (1987-1991)

سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، إمتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991.

حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو 210%، وبقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقرا خلال بعض شهور، ثم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار إتفاق stand-bay الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والأجدر بالذكر، هو أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية.²

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار خلال فترة الممتدة من 1987 إلى 1991 من خلال الجدول التالي:³

¹ نفس المرجع السابق، ص122.

² صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص127.

³ خليفة عزي، مرجع سابق، ص131.

الجدول رقم (2): مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
دج/\$	4.9	5.91	7.61	10	17.7

المصدر: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين النظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985_2008)، رسالة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2012، ص 131.

رابعاً: التخفيض الصريح (1991-1994)

من بين بين الاجراءات الجديدة التي جاءت في ظل الاصلاح الهيكلية يمكن أن نذكر تأسيس كل من:

قانون القرض والنقد، قانون إستقلالية المؤسسات، قانون البنوك ودفاتر الاصلاحات. وما يمكن أن

نشير إليه هو أن من بين أهداف قانون القرض والنقد هو إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وفعلاً، قد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994. ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/دولار.¹

الفرع الثاني: تطور نظام التعويم المدار (1995-2016)

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق

قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته

الجزائر منذ سنة 1974، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:²

¹ صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص 128.

² خليفة عزي، مرجع سابق، ص 132.

أولاً: نظام جلسات التثبيت:

مع بداية أكتوبر 1994 أصبح الدينار الجزائري يتحدد وفق قواعد العرض والطلب، ليتزامن ذلك مع إلغاء نظام الربط الذي تبنته السلطات النقدية منذ عام 1974، حيث أصبح الدينار يسعر عن طريق جلسات أسبوعية (سرعان ما أصبحت يومية) تجمع ممثلي البنوك التجارية ببنك الجزائر، لتحديد سعر الصرف من خلال المناقصة والمزايدة. ويتم ذلك عن طريق عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديله عن طريق المزايدة والمناقصة، إلى أن يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، ومما ساعد على إنشاء هذا النظام، ما يلي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.

- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.

- تحسن مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة.

سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة ووفرت للبنوك فرصة لتعميق معارفهم وإدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت من التحضير لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية، الضرورية لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنها مكنت من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، قريب من سعر الصرف الموازي في السوق غير الرسمية، واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995، لتترك المجال إلى سوق الصرف البيئية في تحديد الدينار.

ثانياً: سوق الصرف البيئية:

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر، فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار. وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 ومارس 1998، وإيماننا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 95-08 والتي تتضمن إنشاء سوق بيئية، يتدخل فيها يوميا جميع

البنوك، بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، وانطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:¹

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر²

يقصد بالرقابة على الصرف "تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، والسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج..."

تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية....الخ)، وقد تم تطبيق سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بدءا من 1963، وما يميز هذه السياسة في الجزائر عن غيرها فقد انفردت بالخصائص التالية:

- صرامة القوانين فيما يخص حيازة العملات الصعبة، والمبادلات الخارجية
- إن الدينار الجزائري غير قابل للتحويل باعتباره غير مسعر لاسيما في سوق الصرف العالمية
- غياب سوق للصرف في الجزائر، أين يتم تحديد سعر الصرف التوازني

¹ نفس المرجع السابق، ص132،133.

² بن قدير علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص131،132.

إن تطبيق هذه السياسة في الجزائر كان الهدف منها ما يلي:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف الدينار.
 - حماية الصناعات الفنية(الناشئة) من خلال منع استيراد السلع المنافسة.
 - منع هروب رؤوس الأموال، وذلك من خلال توجيه استعمال الموارد من العملة الصعبة.
 - إعادة هيكلة الاقتصاد، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية
- يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990.

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990¹

تميزت سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990 بعدة مراحل نذكر منها:

أولاً: مرحلة 1962-1970:

تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة:

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملة الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات مع الخارج

ثانياً: مرحلة 1971-1977

تميزت هذه المرحلة بتكيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في 07/1971، تم إصدار سلسلة من الأوامر، تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالتريخيص الإجمالي للواردات، وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبيات:

¹ نفس المرجع السابق، ص 132، 133.

- تمركز الصلاحيات، وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة، وانتشار أزمة الندرية.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

ثالثا: مرحلة 1978-1987

إن صدور قانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978، تضمن تأميم جميع عمليات البيع والشراء السلع والخدمات مع الخارج، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي دول العالم.

بعد ذلك جاء قانون 86-12 الصادر 19/08/1986 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية، والبنك المركزي والذي حدد إطار المنظومة البنكية.

وأخيرا قانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988، والمتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري.

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:¹

- يتم تحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 181، 184.

المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستود وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات.¹

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري، خاصة مع الضغوط التي تعرض لها: عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية، الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

كل ما سبق أدى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بعد أن كان انزلاق تدريجي فقط سنة 1991 بأكثر من 106% حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد، والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي، والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

لكن هذا التخفيض لم يحقق الأثر المرغوب على ميزان المدفوعات لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، مما أدى إلى ضرورة القيام بتخفيض آخر.

كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على

مرحلتين:

¹ بن الزاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 23، 2011، ص 359.

الأولى: في مارس/أفريل 1994، انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار.

الثانية: في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار، واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 24.08 دج/\$ في نهاية ديسمبر 1993 إلى 60.7 دج/\$ نهاية 1998.¹

هذه التخفيضات كانت تمهيدا لسياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، مع تحقيق قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الجارية، أما في الجانب الرأسمالية فقد أصدرت نصوص قانونية، تمكن من إقامة استثمارات أجنبية فردية أو مشتركة مع ضمان إعادة تصدير رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة وعوائدها، لكن ذلك لا يكون إلا بعد الحصول على ترخيص أو اعتماد مما أدى على تطبيق سياستين متناقضتين في آن واحد: سياسة الرقابة على الصرف، وسياسة انفتاح اتجاه الاستثمارات الأجنبية، مرفقة بسياسة نقدية ومالية صارمة وأخرى لتسيير الدين الخارجي والتقليل من عبئه، كل هذه التعديلات غرضها الأساسي تعزيز المركز الخارجي.

وما يمكن استخلاصه أن سعر صرف الدينار وسياسته مر بمرحلتين أساسيتين:

مرحلة أولى: تميزت برقابة كلية للصرف تتحدد فيها قيمة الدينار إداريا، وكذلك توزيع العملات الأجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما أعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي وسعرها في استقرار.

مرحلة ثانية: اتسمت بقابلية التحويل محدودة كنتيجة للمرونة في تحديد سعر صرف الدينار، الذي تميز بعدم الاستقرار و عرف تخفيضات كبيرة، أهمها تم في سنتي 1991 و 1994 في إطار سياسة التعديل الهيكلي، وقد كانت ضرورية في تلك الظروف لتحسين الاقتصاد الجزائري عامة والقطاع الخارجي بصفة خاصة.²

¹ لعروق حنان، مرجع سابق، ص 157.

² بن بريكة زهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 217.

المبحث الثاني: تطور قيمة العملة المحلية وميزان المدفوعات الجزائري

لقد شهدت قيمة العملة المحلية وميزان المدفوعات تطورا خلال السنوات المدروسة وذلك راجع لعدة أسباب وعوامل أثرت فيه.

المطلب الأول: تطور أسعار الصرف الدينار مقابل أهم العملات الدولية (الأورو، الدولار).

يتناول هذا المطلب التطورات الحاصلة في سعر صرف الدينار منذ تعويمه الموجه وذلك مقابل كل من: الدولار الأمريكي و اليورو (1990-2016)

الفرع الأول: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (2007-2016)

عرف مسار تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال أربعة مراحل أساسية كمايلي:

- مرحلة المسار المتذبذب وذلك خلال الفترة 2007-2010 حيث يرتفع الدينار أحيانا أمام الدولار وينخفض أحيانا أخرى، وقد شهد عام 2009 (الذي تميز بأزمة اقتصادية ومالية عالمية) أكبر تراجع في قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 12.51% حيث بلغ سعر الصرف 72.64 دج لكل دولار أمريكي.

- مرحلة التراجع (2011-2016): خلال هذه الفترة تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار، واشتد هذا التراجع خلال العام 2015 وهذا في أعقاب صدمة انهيار أسعار النفط التي ميزت عام 2014، حيث انخفضت قيمة الدينار ب 20% مقابل الدولار، وخلال السداسي الأول لعام 2016 تراجعت ب3.2%، وابتداء من الثلاثي الثالث لعام 2016 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا في حدود 110 دج للدولار الواحد.¹

¹ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2018، ص191.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الأورو (2007-2016)

ومن خلال الجدول الموالي سيتضح لنا تطور سعر الصرف مقابل الأورو.

الجدول رقم (3): تطور سعر الدينار مقابل الأورو

<p>تميز عام 2007 بالأزمة المالية العالمية الناجمة عن الصعوبات التي عرفها سوق القروض العقارية ذات المخاطر العالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذه الأزمة استمر ضعف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات العالمية وخاصة اليورو، ويعود ذلك أساسا إلى تدهور آفاق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة القروض العقارية، واتساع فارق أسعار الفائدة مع منطقة اليورو، أما سعر صرف الدينار فقد تحسن أمام الدولار ب 4.51% وتراجع أمام اليورو ب 4.11%.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2007</p>
<p>استمرار الأزمة المالية العالمية، واصل الدولار تراجع أمام اليورو بنسبة 7.4% في حين أن متوسط سعر صرف الدينار قد عرف تحسنا بلغ 6.91% أمام الدولار و 0.14% أمام اليورو.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008</p>
<p>عرفت أسواق الصرف الدولية تطورات متذبذبة، لكن في المتوسط السنوي عرف الدولار تحسنا أمام اليورو بنسبة 5.37% ويرجع ذلك إلى انخفاض فارق أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، والآفاق الاقتصادية غير المشجعة في منطقة اليورو، أما فيما يخص سعر صرف الدينار فقد تراجع أمام الدولار ب 12.51%، ونفس الشيء بالنسبة لليورو حيث تراجع أمامه بنسبة 6.78%.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2009</p>
<p>تميز عام 2010 بتزايد مخاطر الصرف نتيجة التقلبات الشديدة في أسعار صرف اليورو- دولار ولكن في المتوسط السنوي تحسن الدولار بنسبة 4.86% مقابل اليورو، وبالنسبة للدينار فقد تراجع متوسط سعر صرفه السنوي مقابل الدولار بنسبة 2.42% مقارنة بنسبة 2009، في حين تحسن ب 2.07% مقابل اليورو.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2010</p>
<p>عرف سعر صرف اليورو-دولار تذبذبات قوية، تميزت بضعف اليورو خاصة خلال شهري نوفمبر وديسمبر، وذلك راجع لعدة عوامل منها: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، تزايد المخاطر المالية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي وذلك بالموازاة مع الضعف الذي ميز النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو خلال الربع الأخير من سنة 2011. وفي المتوسط السنوي تراجع الدولار أمام اليورو بنسبة 5%، وبالنسبة للدينار الجزائري فقد تحسن متوسط سعر صرفه مقابل الدولار بنسبة</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2011</p>

<p>2.08%، وتراجع بنسبة 3.04% مقابل اليورو.</p>	
<p>تميز عام 2012 باستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية وزيادة حدة تقلبات أسعار صرف معظم العملات الرئيسية، وقد تراجع اليورو أمام الدولار في المتوسط السنوي بـ 7.59% مقارنة بعام 2011. وبالنسبة للدينار فقد شهد في المتوسط السنوي تحسنا ضعيفا أمام اليورو بـ 0.05% وتراجعا أمام الدولار بـ 6.45%.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2012</p>
<p>تميز النشاط الاقتصادي العالمي بعودة التعافي التدريجي للاقتصاديات المتقدمة من تداعيات الأزمة المالية العالمية ولكن بدرجات متفاوتة، كما شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تحركات واسعة تزايدت خلال شهري ماي وجوان، وبشكل عام فقد عرف اليورو في المتوسط السنوي تحسنا أمام الدولار بـ 3.04% مقارنة بعام 2012. وبالنسبة للدينار الجزائري فقد شهد المتوسط السنوي لسعر صرفه تراجعا أمام كل من الدولار بـ 2.36% و اليورو بـ 3.21%.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2013</p>
<p>شهد عام 2014 صدمة انهيار أسعار النفط وما رافقتها من تقلبات كبيرة في أسواق الصرف الدولية، مما أثر سلبا على عملات العديد من البلدان الناشئة وخاصة المصدرة للنفط، كما ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بشكل كبير أمام اليورو. وبالنسبة للدينار الجزائري فقد تراجع بـ 1.49% مقابل الدولار و 1.39% مقابل اليورو.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2014</p>
<p>استمرت صدمة انهيار أسعار النفط، كما شهدت أسواق الصرف الدولية تقلبات لأسعار صرف العملات الرئيسية أمام الدولار الأمريكي حيث تراجعت بشكل كبير أمامه، وبالنسبة للدينار الجزائري فقد تراجع مقابل الدولار بـ 20%، ومقابل اليورو بـ 3.8%.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2015</p>
<p>انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 8.03% مقابل الاورو بين سنتي 2015 و2016 لتبلغ 121.17 دينار للاورو الواحد في 2016، مقابل 111.44 دينار للاورو الواحد في 2015.</p>	<p>التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2016</p>

المصدر: عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2018، ص193،194

الفرع الثالث: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الدولية (الأورو والدولار)

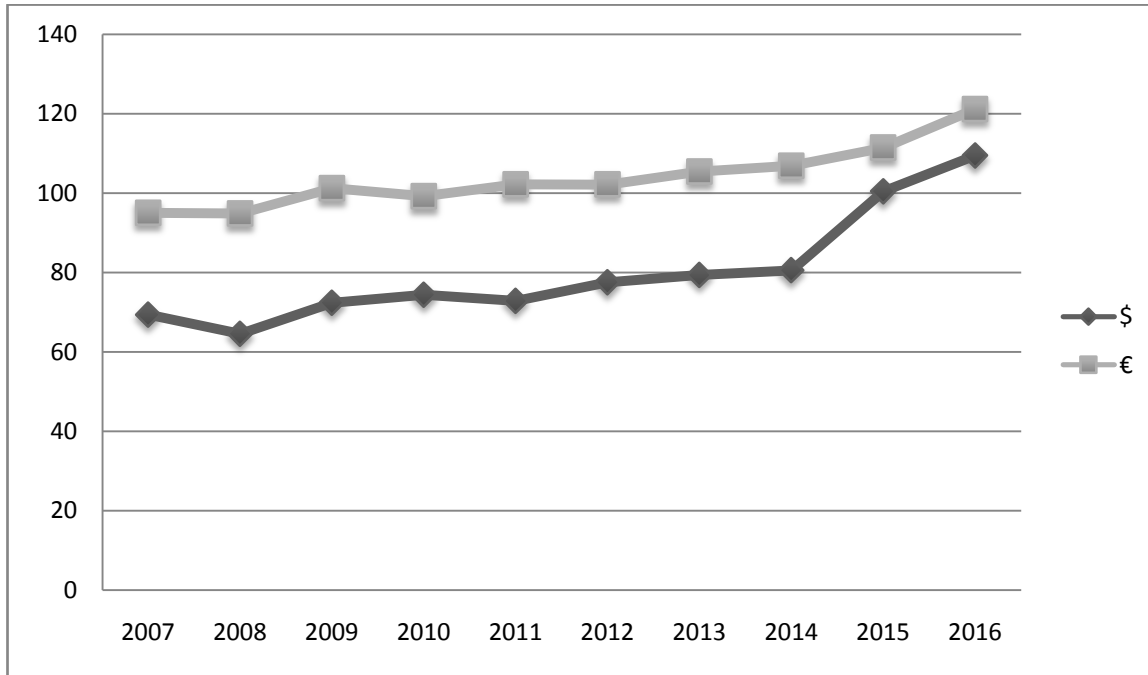
يمكن تلخيص تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملتين الدوليتين (الأورو والدولار) كما يلي:

الجدول رقم(4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دج/\$	69.37	64.56	72.4	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46
دج/€	94.99	94.86	101.2	99.19	102.21	102.16	105.43	106.9	111.44	121.17

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر من 2007-2016.

الشكل رقم(6):تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولارو الأورو (2007-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول باستخدام Excel.

عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذا بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30% مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني للدولار المستهدف بتحسين قدر ب1.58% سنوي.

وتعتبر سنة 2012 أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 111 دولار/ برميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات. عرفت قيمة الديار خلال سنة 2011 ارتفاعا ب 3.1 % بالنسبة للدولار في حين انخفضت ب 3 بالنسبة لأورو.

وبقي معدل صرف الدينار في نهاية 2011 قريبا جدا مستوى توازنه بارتفاع سنوي قدر ب 0.25 % مقارنة بسنة 2010. ويعتبر هذا الارتفاع الثاني من نوعه بعد ذلك المسجل في 2010 والذي بلغ 2.64 % مقارنة ب سنة 2009، تراجع معدل الصرف الفعلي للدينار ب - 1.6 % حسب الأرقام التي قدمها محافظ بنك الجزائر أما بالنسبة لسعر الصرف للدينار مقابل اليورو خلال السداسي الأول لسنة 2012 فقد تحسن متوسطه بمعدل 0.43 % مقارنة بالفترة نفسها من 2011 في حين عرف متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تراجعاً بنسبة 2.82 % ، وعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار ارتفاعاً بنسبة 27.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2012 حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل 77.55 دج أما سعر الدينار مقابل الأورو في نفس الفترة ب 102.16 دج وقد نلاحظ أن قيمة الدينار بالنسبة للدولار انخفضت وشهدت العملة الأوروبية استقرار يرجع السبب وراء ذلك إصدار بنك الجزائر لورقة 200 دينار بدايات جانفي وعلى الرغم من ايجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وقد تكون لها أضرار سلبية حيث ستخفض قيمة الدينار أكثر مما هي منخفضة مشيراً إلى أنه في غضون 8 أشهر من سنة 2012 انهيارات قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10%.

رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري من 2009 إلى 2013 كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك إلا أن الدينار سجل انخفاضا ب 1.14% بالنسبة للدولار في سنة 2014 حيث قدر ب 80.56 و 106.9 بالنسبة للأورو وهذا راجع إلى بواذر أزمة البترول التي بدأت تظهر وانخفاض سعر البرميل من 108.6 إلى 96.29.

مع احتدام الأزمة وتدهور أسعار النفط زانخفاضها بنسبة أكبر من 50% في 2015 انهارت أسعار صرف الدينار بحوالي 24% مقارنة بسنة 2014 حيث قدر ب 100.46 بالنسبة للدولار ومع تغير أقل حدة في الأورو ب 111.44 مما أجبر الجزائر بإتخاذ إجراءات للحد من إنهيار العملة والتقليل من الاستيراد للحد من نزيف العملة الصعبة حيث قد سعر البرميل إلى 53.7 دولار وبالرغم من كل هذا إلا أنه سجل انخفاض آخر من سنة 2016 قر 8.9% بقيمة 109.46 للدولار الواحد و 121.17 للأورو ويرجع السبب في اتخاذ الجزائر أهم قرار بالتنسيق مع منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج من المحروقات بغيت تحقيق الندرة وارتفاع أسعارها مما أثر على مداخل الجزائر وانخفاض مرونة الطلب على العملة المحلية بإنخفاض الصادرات.

-وعليه فإن قيمة العملة المحلية ألا وهي الدينار الجزائري مقابل الأورو إمتازت خلال الفترة المدروسة 2007-2016 بالانخفاض، أما بالنسبة للدولار فما عدا سنتي 2008 و 2011 فإن قيمة الدينار امتازت فيه كذلك بالانخفاض.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

تميزت هذه الفترة من 2007-2016 بالعديد من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني والتي أثرت على ميزان المدفوعات ومن الجدول ستظهر لنا تطور وضعيته.

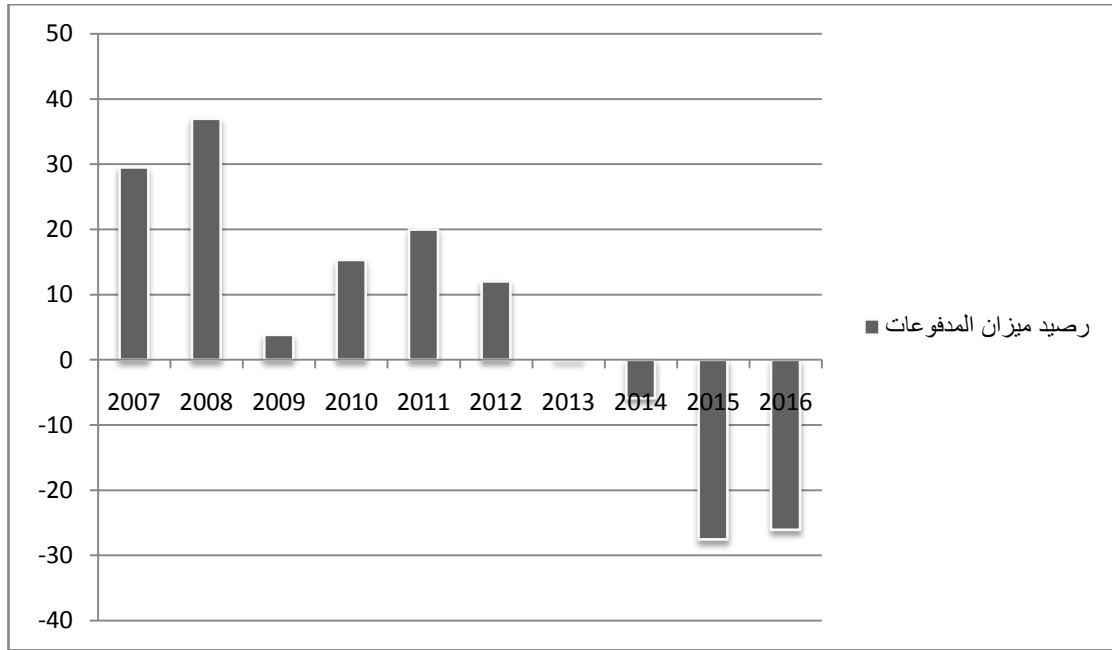
الجدول رقم(5): التحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2016-2007)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان تجاري	34.2	40.60	7.78	18.2	27.9	20.16	9.88	0.46	-18.08	-20.13
صادرات	60.5	78.50	45.19	57.1	72.8	71.74	64.87	60.13	34.75	29.31
محروقات	59.6	77.19	44.42	56.1	71.6	70.58	63.82	58.46	33.08	27.91
صادرات أخرى	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.15	1.67	1.48	1.39
واردات	-26.3	-37.9	-37.4	-38	-44	-51.57	-55.06	-59.67	-52.56	-49.44
تحويلات صافية	2.22	2.78	2.63	2.65	2.59	3.17	2.79	3.22	2.56	2.82
رصيد الحساب الجاري	29.5	45.92	13.87	24.4	30.8	12.30	0.76	-9.28	-27.48	-26.22
رصيد ميزان المدفوعات	29.5	36.99	3.86	15.33	20.0	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03

المصدر: تقرير البنك المركزي، للسنوات 2007-2016 بالجزائر.

الشكل رقم (7): تطور رصيد ميزان المدفوعات (2007-2016)



المصدر: تقرير البنك المركزي، للسنوات 2007-2016 بالجزائر.

واستمر الارتفاع ليبلغ 29.55 مليار دولار و36.99 مليار دولار في 2007 و 2008 على التوالي، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2007 مقارنة بسنة 2008 ليبلغ 40.60 مليار دولار، ويعود الفضل في ذلك لعوائد المحروقات.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب إلى الانخفاض المباشر لأسعار البترول وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر ب 112.943 دولار للبرميل لارتفاع نسبة 40.91 في المائة، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، وتميز المستوى المعترف لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقرار الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول، و 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني، و 17.79 مليار دولار في الثلاثي

الثالث، و17.83 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر ب 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2010.

كما نلاحظ أنه في سنة 2013 تراجع فائض ميزان المدفوعات للجزائر بشكل كبير إلى 0.13 مليار دولار جراء تراجع المداخل النفطية وارتفاع الواردات وهذا التراجع لميزان المدفوعات سببه التراجع الكبير لكمية المحروقات المصدرة والتي انخفضت بنسبة 7.3% ومن حيث القيمة تراجعت مداخل صادرات المحروقات بنسبة 10.2% لتستقر في حدود 63.3 مليار دولار.

وسجل رصيد الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي خلال 2014 و 2015 إذ انتقل من 8.28 مليار دولار إلى 27.48 مليار على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري كما سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2015 عجزه قدره 27.54 مليار دولار وذلك بسبب التقلبات في أسعار النفط و التي عرفت انخفاض كبير من 2014-2015 يقدر ب 25.38 مليون دولار

وكذلك سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2016 عجزا قدره 26.03 مليار دولار (14.61 مليار دولار في السداسي الأول و 11.42 مليار دولار في السداسي الثاني)، أي في تراجع قدره 1.51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015.

- من خلال ما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري إمتاز بالتذبذب خلال الفترة 2007-2016 ، وبدقة فإنه إمتاز بالعجز في السنوات الثلاث الاخيرة.

المبحث الثالث: دراسة احصائية لأثر تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري

في هذا المبحث سوف نحاول بناء نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك بالتعريف بمتغيرات النموذج وذلك لمعرفة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات وكيفية التأثير عليه سلبا أم ايجابا.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج

نعلم أنه أي نموذج رياضي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) فالأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي تتأثر سلبا أو ايجابا بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية لا تتأثر بها.

كما يوجد في النموذج الاقتصادي الرياضي متغيرة وهي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية والخارجية وقد تأخذ الاشارة الموجبة أو السالبة.

في هذه الدراسة سوف يكون:

المتغير المستقل: هو سعر الصرف الاورو ويرمز له بالرمز Euro .

أما المتغير التابع: هو ميزان المدفوعات ويرمز له Bp.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات سابقا، و التي يمكن من خلالها معرفة أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج spss.

الجدول رقم (6) : مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
BP	5.8420	21.50756	10
EURO	103.8560	7.88595	10

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الجدول رقم (7): مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

Corrélations

		BP	EURO
Corrélation de Pearson	BP	1,000	-,919
	EURO	-,919	1,000
Signification (unilatérale)	BP	.	,000
	EURO	,000	.
N	BP	10	10
	EURO	10	10

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الجدول رقم (8): مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

Récapitulatif du modèle(b)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Modification de F signification	Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2
1	,919(a)	,844	,825	9.00038	,844	43,393	1	8	,000

a Valeurs prédites : (constantes), EURO

b Variable dépendante : BP

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الجدول رقم (9) : مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés Bêta	T Borne inférieure	Signification Borne supérieure	Intervalle de confiance à 95% de B			Corrélations			
	B	Erreur standard				Corrélation simple	Partielle	Partielle	Partielle	Erreur standard		
1 (constante) EURO	266,113	39,613		6,718	,000	174,765	357,462					
	-2,506	,380	-,919	-6,587	,000	-3,383	-1,629	-,919			-,919	-,919

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الجدول رقم (10) : مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات

ANOVA(b)

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Signification
1 Régression	3515,121	1	3515,121	43,393	,000(a)
Résidu	648,055	8	81,007		
Total	4163,176	9			

a Valeurs prédites : (constantes), EURO

b Variable dépendante : BP

Coefficients(a)

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الجدول رقم (11) : مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

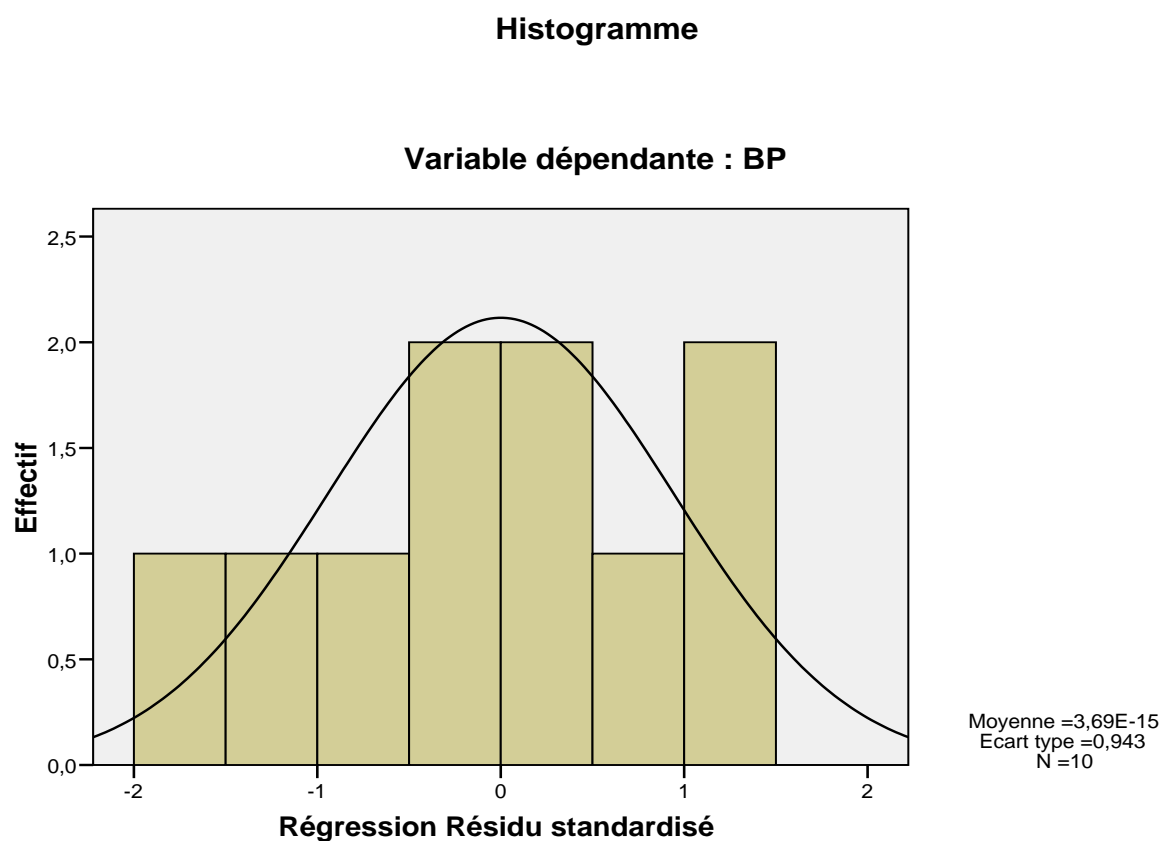
Statistiques des résidus(a)

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	-37.5483	28.3867	5.8420	19.76282	10
Résidu	-14.37589	11.51826	.00000	8.48564	10
Prévision standardisée	-2,196	1,141	,000	1,000	10
Résidu standardisé	-1,597	1,280	,000	,943	10

a Variable dépendante : BP

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

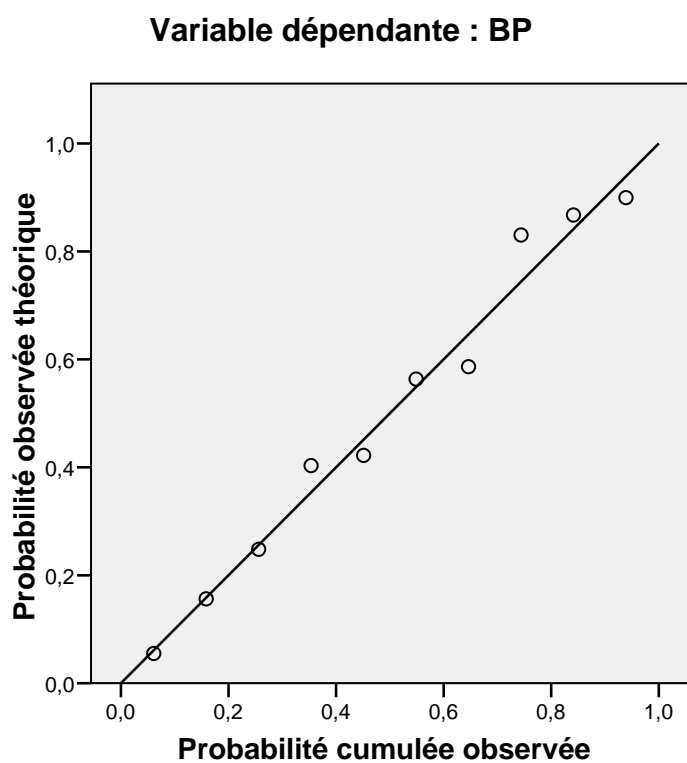
الشكل رقم (8) : مخرجات برنامج spss الخاصة بأثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.



المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

الشكل رقم (10) : كيفية تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé



المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج spss.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج spss يساعدنا ذلك من تحليلها احصائيا واقتصاديا.

- التحليل الاحصائي:

تظهر نتائج الارتباط البسيط بين المتغيرين حيث يظهر ارتباطا سالب بين متغير سعر الصرف ومتغير ميزان المدفوعات وقد بلغ -0.919 .

ومعامل التحديد والذي يرمز له بالرمز R^2 والذي يعتبر مقياسا لدقة النموذج وهو يساوي 0.844 وتفسير ذلك أن 84.4% من التغيرات الحادثة في ميزان المدفوعات مردها إلى سعر الصرف اليورو وهي نسبة تفسير جيدة مما يسمح لنا بالاعتماد على هذا النموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرين، وأن 15.6% من التغيرات الحادثة في ميزان المدفوعات مردها إلى عوامل أخرى.

ومن خلال جدول تحليل التباين ومن خلال ملاحظة قيمة $Sig=0.000$ وهي أقل من 0.05 مما يسمح لنا بالاعتماد على النموذج الخطي في التفسير العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات.

وحسب الجدول نستنتج معادلة الانحدار التالية :

$$Y = 266.113 - 2.506x$$

ومنه نستنتج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الاورو وميزان المدفوعات وهذه العلاقة دالة معنوية لأن قيمة $Sig = 0.000$.

- التحليل الاقتصادي:

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و رصدي الميزان المدفوعات هي علاقة عكسية في الأجل الطويل، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعي رصدي الميزان المدفوعات الجزائري ومنه نشبت صحة فرضية الدراسة و المتمثلة في وجود اثر ايجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري. وهذا النموذج مقبول اقتصاديا، ولكن بالنسبة للواقع يثبت عكس ذلك وأن سعر الصرف ليس الوحيد الذي يؤثر في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى: إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، لأنه كان أكبر من قيمته الحقيقية و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتالي تم إنتاجها في الخارج ، و بدأت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

أدت التعديلات (التخفيض) إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائري منذ منتصف التسعينات، وبعد ذلك تحرير سعر صرف الدينار و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

ولا يزال قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، فهو يساهم بأكثر من 85 % من إيرادات الصادرات الجزائرية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات خارج المحروقات .ومن خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها و عند استخدامنا لبرنامج SPSS وجدنا أن معطياتنا لا تتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري لأنه ثبت عكس ذلك وأن سعر الصرف ليس الوحيد الذي يؤثر في ميزان المدفوعات.